تغيير مؤسسة الحكم في مصر

د.احمد عدنان كاظم
جامعة بغداد

المقدمة :

ان انغلاق النخبة الحاكمة في مصر على نفسها من دون الانفتاح على قوى المجتمع المختلفة ولسنين طويلة يجعل النظام عرضة لحدوث مطالب وضغوط قوية تنادي بالتغيير والاصلاح. ويعود سبب ذلك الانغلاق الى الفكر السلطوي السائد لدى هذه النخبة، والذي يدفعها لحصرممارسة السلطة في اطار مؤسسة الحكم وحزبها الحاكم وحدها من دون اشراك قوى المجتمع المختلفة في الحياة السياسية . وهذا ما يدفع القوى غير المشاركة الى أستخدام كافة أساليب العمل والكفاح والأنتفاض على السلطة والنخبة الحاكمة والنظام السياسي، متى ما سنحت لها الفرصة . لاسيما وان الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في العالم والمنطقة ومصر يشهد حراكا شديدا بسبب السيل المتدفق من المعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات (الانترنت) ؛في الوقت الذي تبدو فيه مؤسسة الحكم غير آبهة بهذه التطورات وغير قادرة على استيعاب الخطر الوشيك الذي تغذيه الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تحت شعارات المطالبة باجراء اصلاحات سياسية ودستورية في جميع الدول العربية لتحقيق قدر عال من الشفافية على أساس أن ذلك يمكن من الولوج الى الممارسة الديمقراطية الحقيقية . لذا يتطلب الواقع الراهن ارساء مبادىء ديمقراطية حقيقية تمكن من تطبيق الديمقراطية وضمان تداول سلمي للسلطة بشكل قانوني و دستوري انطلاقا من مضمون البعد الاصلاحي .

اما ثورة المعلوماتية والتطور الهائل في نظم الاتصالات جعل النظم السياسية الحاكمة المتسلطة في الدول العربية عرضة لهزات شعبية تنادي بالديمقراطية بسبب طبيعة التلقي المعرفي الذي ينهال على قطاعات واسعة من الشباب ليجعل فكرهم وتطلعاتهم اكثر بعدا وانفتاحا لما يجب ان يكون عليه الواقع السياسي . وهذا ما حدث في مصر في 2011/1/25 م عندما طالبت الحركة الشبابية بالتغيير في مؤسسة الحكم من خلال المطالبة بتنحي الرئيس(حسني مبارك) من السلطة وانهاء مظاهر واشكال الدولة المتسلطة – القمعية وهم ينادون بالحرية والديمقراطية والاصلاح السياسي والدستوري .

لقد شكلت ثورة الشباب او الانتفاضة الشعبية كما اطلق عليها البعض الاخر من المحللين السياسيين نقلة نوعية في تاريخ مصر السياسي ومثلت نقطة تحول فارقة ومحورا مفصليا في الحياة السياسية برمتها0 لاسيما بعد اجبار الرئيس(مبارك) على قبول مطالب الشباب التي ارتفعت بالتدرج حتى 2011/2/11م و تمثلت في الآتي :

1- اقالة حكومة(احمد نظيف) التي انغمست في الفساد السياسي والمالي و الاداري ولم تحقق المطالب الشعبية.

2- الشروع في حوار مع قوى المعارضة السياسية وحركة 25/يناير/2011م الشبابية وبقية النخب السياسية الموجودة في الحياة السياسية من اجل تعديل المواد الدستورية (م76 ، م77 ، م 88 ، م 189 ...).

3- تخلي(مبارك) عن فكرة توريت ابنه جمال والتي كانت هناك مؤشرات تدل عليها وتؤكد اتهامات المعارضة بتعينيه اللواء عمر سليمان نائبا له، وفي نهاية المطاف اضطراره الى استقالته وترك السلطة وتنازله عنها الى " المجلس الاعلى للقوات المسلحة " اذعانا لرغبة الجماهير".

من هنا بدأ المجتمع السياسي المصري ينفتح نحوآفاق غير معهودة سابقا لتطبيق البرامج الاصلاحية كافة في المجتمع بغية تحقيق المطالب الشعبية ليجري طي مرحلة حاسمة من مراحل التاريخ السياسي التي شهدت مصر قبل 25 يناير 2011م . لاسيما وان الفكر والمنهج السياسيين قد تغير بالفعل لدى النخب السياسية بسبب الانصياع للمطالب الشعبية التي ارادت التغيير الكامل في واقع الدولة على مختلف المستويات، في الوقت الذي فشلت فيه القوى والنخب السياسية المعارضة على مدى(30) عاما من تحقيق ذلك .

أهمية البحث :

شهدت مصر خلال العقود الأخيرة من تأريخها السياسي المعاصر تعددية سياسية مقيدة بسبب انفراد الحزب الوطني الديمقراطي ((الحزب الحاكم)) بالسلطة لتبدو أمامه جميع القوى السياسية والأجتماعية غير قادرة على منافسته عبر العملية الأنتخابية ، وذلك لتركز مكامن القوة والنفوذ بيد النخبة السياسية الحاكمة ليجري حسم الأمور على وفق مطامح الأخيرة في التسيّد على الساحة السياسية في مصر. وقد أستمر الوضع السياسي على هذه الشاكلة لمدة ليست بالقصيرة مما جعل الحياة السياسية مليئة بالتشضي والأحتقان من جانب الأطراف السياسية المهّمشة في ظل تصاعد المطالب الشعبية التي تنادي بالأصلاح السياسي والدستوري، سيما بعد تراجع شعبية النخبة الحاكمة وأنغماسها في آتون الفساد والتربح مع تزايد الهوة بين السلطة الحاكمة والمحكومين من

دون وجود أستعداد حقيقي في الأنفتاح السياسي للطبقة الحاكمة على بقية القوى السياسية الأخرى ومن ثم أستيعابها ضمن عملية سياسية ديمقراطية واضحة .

مشكلة البحث :

لم تعرف مصر في تأريخها السياسي المعاصر تناوبا سلميا للسلطة بأتفاق جميع الفرقاء السياسيين مما جعل مؤسسة الحكم تستأثر بالسلطة من دون رؤية نخب سياسية جديدة تتصدر المشهد السياسي في البلاد ، لذا فأن فكرة التغيير غير مطروحة من جانب مؤسسة الحكم من هنا بدأت الأمور تتجه نحو تحطيم جدار الخوف من جانب القطاعات الشعبية سيما الشباب الذي بدأ ينادي بالتغيير لأول مرة ليقود ثورة شعبية تجري عبر تقنيات المعلوماتية والثورة المعرفية (الأنترنت) وبشكل غير مسبوق. لنرى ذلك شاخصا عند أندلاع ثورة 2011/1/25م بعد التغيير الدراماتيكي الذي حدث في تونس عندما جرت الأطاحة برئيسها ((زين العابدين بن علي)) في كانون الثاني/ 2011م على اثر انتفاضة شعبية قام بها الشباب المستقل طالبت باسقاطه .

وعليه فان هذا البحث يسعى لتشخيص مسببات الازمة السياسية او معظلة الحكم في مصر ، وماهي امكانية الاصلاح بتوفير الحريات العامة وانجاز المشاركة السياسية دون قيود مسبقة للقوى السياسية والاجتماعية ؟ .

فرضية البحث :

تقوم الدراسة على فرضية وجوب أجراء الأصلاحات السياسية والدستورية والأقتصادية من خلال ضرورة التغيير في مؤسسة الحكم بعد تصدع هياكل الدولة التي بدت مؤسساتها مشخصنة بمن يتولى مسؤلياتها . الى جانب ان ظهور فئة من رجال الأعمال في مصر يسعون للتربح من خلال الوصول الى الحكم حيث النفوذ والمال والسلطة مما ادى الى وجود ظاهرة خطيرة تمثلت في ايجاد طبقة جديدة لها مصالح واسعة تدافع عنها بقمع القوى الاخرى . ولكن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفاقمت سوءا وسببت بأنتفاض القطاعات الشعبية الواسعة والمحرومة وهي تنادي بالحرية والعدالة الأجتماعية والأقتصادية .

منهجية البحث :

أعتمد البحث على المنهج الوصفي والاسلوب النظمي لدراسة طبيعة عمل النظام السياسي الذي أصبح غير قادر على أداء وظيفته الرئيسة بسبب توقف عمل مخرجاته وأصبح غير قادر على التعامل مع الحدث الشعبي المطالب بالتغيير الحتمي في قمة هرم السلطة في مصر ، مع

الأستعانة بالمنهج التأريخي لبحث التتابع الزمني للأزمة التي شهدت الكثير من الأحداث السياسية المتسارعة متوائمة مع الغاية التي آلت أليه مؤسسة الحكم المصرية .

هيكلية البحث :

عالجت الدراسة موضوعة البحث في مقدمة وخاتمة بالأستنتاجات ضمن ثلاث محاور رئيسة تعلقت بقضايا الأصلاح السياسي والدستوري ومن ثم البحث في محنة التغيير السياسي في مؤسسة الحكم التي أنتجت ضرورة ملحة تقتضي أجراء تغيير حقيقي في السلطة وهذا ما جرى في أرغام الرئيس السابق ((حسني مبارك)) على التنحي في 2011/2/11م وأيلاء مسؤولية الحكم للمؤسسة العسكرية لتشرف بشكل مباشر على تحقيق الأصلاحات الشاملة في البلاد.

أولا: في الاصلاح السياسي و الدستوري

ان تجديد المطالبة بالديمقراطية في المنطقة بدأت منذ منتصف سبيعينيات القرن الماضي عندما انتشرت خارج دوائر المثقفين والمفكرين والسياسين من خلال التنظيمات والحركات المهنية والطبقات الوسطى المتنامية . وقد نجحت في الاطاحة بالعديد من الديكتاتوريات وفرضت وجوب الانتقال السياسي نحو المشاركة الديمقراطية . وتأثرت الدول العربية بهذا التغيير السياسي وشهدت تحولا سياسيا نحو الديمقراطية بشكل تدريجي في مصر والمغرب والاردن[1] .

اما النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية فكانت تستند الى شرعية القوة لضمان بقاءها في الحكم،وحاولت الى جانب ذلك بناء شرعية سياسية مقبولة،ولكن فشلت في انجاز الحدود الدنيا من الديمقراطية . وفي ظل غياب هذا البعد الديمقراطي لم يكن ثمة بد من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد العام بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة ضمن مدخل ديمقراطي جديد[2] . لذا فان النظم الحاكمة الدول العربية تجد نفسها على المحك في مواجهة القوى المطالبة بالتغيير من خلال تجريب الإصلاحات السياسية والدستورية والمضي في عملية سياسية ديمقراطية حقيقية في داخل الدولة نفسها من دون التعرض لضغوط خارجية تاتي من الدول الغربية التي تطالب باحداث تغيير وإصلاح ديمقراطي شامل مشفوعا باشتراطات ومطالب دولية تجعلها تحت هيمنة وسطوة تلك الدول .

1- الاصلاح السياسي

ان الاصلاح يعني الاحتفاظ بالعناصر الرئيسة الموجودة في البنية التنظيمية للدولة والاتجاه نحو تفعيل المؤسسات والهيئات،وهي العملية التي تسعى نحو ازالة الجوانب غير المرغوب فيها

داخل النظام ككل من دون التغيير في مادته ومضمونه . ولكن البعض الاخر ينادي بالتغييرالجذري في حالة فشل المؤسسات القائمة من أداء مهامها الاساسية[3] . من هنا يمكن القول ان أي تغيير سياسي يطرأ على طبيعة العمل السياسي في الحياة السياسية يبعث منه انماطا عديدة،لاسيما وان التغيير يبقى تعبيرا محايدا من الناحية العملية؛كونه لايحمل مضامين محددة تشير الى ان ما يجري في نطاقه يمثل تطورا ايجابيا أو سلبيا أو ما اذا كانت التفاعلات المقصودة تدفع نحو التقدم أو التراجع أو قد يعنى حالة التطور السياسي في العمل السياسي الديمقراطي[4] .

لذا فان الاصلاح السياسي من أجل تطبيق الديمقراطية يحدث على ثلاث مستويات أساسية :

أ- الاستعداد والتأهب: اذ تزداد فيه مديات الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرارسيطرة وبقاء نظام الحكم غير الديمقراطي .

ب- ظهور اجماع بشأن ضرورة التغيير والاصلاح السياسي .

ج- تامين تطبيق الديمقراطية من خلال ارساء قواعد عمل تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الديمقراطية .

فمن دون الاصلاح السياسي الشامل لاتستطيع الدولة ان تحظى بالدعم والتأييد من القوى السياسية و الاجتماعية تجاه مؤسسة الحكم التي تمسك بزمام المسؤولية،لذا يتطلب الامر اصلاحا سياسيا حقيقيا ينم عن انفتاح سياسي يضمن مشاركة الجميع في الحياة السياسية بشكل فعال ومتوازن؛لاسيما وان التوجه السياسي المعتدل الذي يحقق درجة عالية من الاستيعاب من جانبه ان يؤدي الى توافق واتفاق سياسي عام قائم على قواعد عمل سياسية مشتركة مقبولة من الجميع تجنب وتبعد التوترات السياسية وتحقق الاستقرار السياسي وتردف العملية السياسية والمجتمعية الاصلاحية بالتقدم الايجابي نحو الامام . أي أن الاصلاح السياسي يضمن وجود بدائل عديدة في تحديد مديات انجاح أية تجربة ديمقراطية كونها تستند على أرضية صالحة لانضاج العملية السياسية باكملها[5] .

2- الاصلاح الدستوري

يعد الاصلاح الدستوري مسألة ضرورية في تحقيق أي تطور سياسي ديمقراطي. لذلك يفترض تكييف دستور الدولة مع المرحلة الراهنة بغية الاستجابة للمطالب الشعبية وضغوط القوى السياسية والاجتماعية المعارضة من جانب . وتحقيق الاصلاح الدستوري الذي يضمن الانتقال نحو مرحلة دستورية تصبح الركيزة الاساسية في ممارسة الديمقراطية من جانب آخر. وهذا ماقامت به حركة 25/يناير الشبابية في مصر عندما اجبرت الرئيس(مبارك) على التخلي عن فكرة

توريث الحكم والمضي في الاصلاح الدستوري الذي يكفل الانتقال السلمي للسلطة استجابة للضغوط الشعبية . لاسيما وان العملية الدستورية هي نتاج عملية سياسية- قانونية تواكب حالة الخروج من السلطوية أو الكلانية والانتقال نحو الديمقراطية وتحديد سلطة الحاكمين والمحكومين في ظل النظام السياسي المراد تحقيقه طبقا للتطورات الدستورية المعيارية والوضعية بغية وضع شرعية دستورية متزامنة مع ظهور حدود النسق القانوني الذي يقنن طبيعة النظام السياسي[6] .

وفي خطاب الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) الذي القاه في 2011/2/1م أكد على محددات أساسية في الاصلاح الدستوري وهي [7] :

ا- تحقيق أنتقال سلمي للسلطة على وفق الشرعية الدستورية.

ب- فتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية من دون ترشيح(مبارك) نفسه في الانتخابات المقبلة

ج- اضطلاع البرلمان المصري بدور مهم في أقرار التعديلات الدستورية،سيما(م76 ومم77) مع تعديل شروط الترشيح للرئاسة .

د- التزام القضاء بدوره الرئيسي في تحقيق العدالة ومحاسبة كل من يخالف القوانين النافذة.

هـ- الالتزام بقرارات محكمة النقض التي تنظر في شرعية وصحة عضوية بعض أعضاء البرلمان المنتخبين في الانتخابات الاخيرة التي جرت أواخر تشرين الثاني 2010م.

وبالفعل جرى اصدار القرار الجمهوري من الرئيس المصري السابق(مبارك) في 2011/2/8م ذي الرقم 54 لسنة 2011م والقاضي بتشكيل لجنة للتعديلات الدستورية حسب(م2)من القرار. وتضم اللجنة مختصين في القانون الدستوري انيطت بهم مسؤلية دراسة الدستور واجراء أي تعديل عليه خلال مدة شهرشباط أو أقل أن أمكن ليتسنى طرح التعديلات الدستورية على الرئيس لأقرارها على وفق(م139)من دستور عام 1971م[8] . وفوضت الى اللجنة صلاحية تعديل المواد الآتية :

أ- م76 ومم77 الخاصة بانتخابات الرئاسة وشروط الترشيح ومدة ولاية رئيس الجمهورية

ب- م88 والخاصة باشراف القضاء على الانتخابات

ج- م93 التي تعطي مجلس الشعب صلاحية النظر بصحة عضوية أية من أعضاءه

د- م 189 الخاصة بتعديل الدستور عن طريق اقتراح من الرئيس أو موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشعب.وتحال هذه التعديلات خلال أسبوع لمجلسي البرلمان(الشعب والشورى) ليجري مناقشتها خلال(45) يوما.

ووافق(مبارك) على طلب التعديلات وأحاله للبرلمان من أجل أختصار الوقت وبمجرد الأنتهاء من التعديلات الدستورية تنتهي دورة البرلمان التشريعية. وفي الخطاب الثاني ل(مبارك) في

2011/2/10م وبمقتضى الصلاحيات المخولة له في (م139) دعا لاستكمال التعديلات الدستورية مع ألغاء (م179) من الدستور الخاصة بصلاحية الرئيس في أحالة القضايا المتعلقة بالارهاب الى أي جهة قضائية (قانون الارهاب) ،وهذا يتطلب الموازنة المطلوبة بين ضمان أمن المواطن ومكافحة الارهاب بغية ايقاف قانون الطوارىء ورفع حالة الطوارىء عند استقرار الأوضاع في البلاد[9] .

ثانيا: معضلة التغيير في مصر

منذ تولي الرئيس الراحل(أنور السادات) مقاليد الحكم في تشرين الاول/1970م عمد الى ابعاد العناصر المعارضة له من مراكز القرار وكراسي الحكم اثر ما سمى (ثورة التصحيح) التي شرع بها في آيار/1971م وادعى بعدها انه ينوي الخروج من مرحلة الدولة البيروقراطية التسلطية غير ان ظروف الحرب مع اسرائيل تقيده وتؤخره . وعلى هذا الاساس وبعد حرب 1973 وتجمد حالة الحرب والاتجاه نحو المفاوضات السلمية ، اعلن السادات في عام 1976م اعتماد التعددية الحزبية المقيدة، وبالفعل أجريت انتخابات نيابية دستورية في تشرين الاول(اكتوبر)1976م الذي أستمر البرلمان الناتج عنها في العمل لغاية نيسان/1979م، اذ تم حله ومن ثم اجريت انتخابات نيسان/1979م التي استطاع فيها البرلمان ان يكمل مدته الدستورية لغاية نيسان/1984م[10] . وبقيت مقاليد السلطة دون تغيير حقيقي بسبب أنفراد الحزب الحاكم(الحزب الوطني الديمقراطي) في السيطرة على مقاعد البرلمان مثل الانتخابات النيابية التي جرت عام 1979و1987،1984، 1990 ، 1995 ، 2000 ، 2005 ، 2010م باستثناء الانتخابات النيابية لعام 1987م التي حصلت فيها القوى السياسية المعارضة بمجملها على(99) مقعدا من أجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغة(444) مقعدا في ظل أستمرار المواجهة بين الحكومة والمعارضة خلال السنوات اللاحقة بسبب سياسة الاقصاء والتهميش التي مارسها الحزب الحاكم ضد قوى المعارضة المصرية. بمعنى أن الحزب الحاكم لايرغب في ترك المنافسة السياسية من دون تحكم من أجل تحديد درجة تمثيل القوى المعارضة في مؤسسات الدولة الرسمية، كي يبقى الحزب المهيمن على الساحة السياسية من دون ان تناظرها قوة سياسية منافسة بسبب ضعفها وعدم قدرتها على مجاراة الحزب الحاكم0 فضلا عن وجود أحزاب سياسية أخرى جرى تجميد وأيقاف عمل بعض الاحزاب مثل [11] : حزب الاحرار. حزب العمل. حزب مصر الفتاة. حزب مصر العربي الاشتراكي. حزب الشعب الديمقراطي. حزب العدالة الاجتماعية. حزب الوفاق القومي .

وفي الانتخابات النيابية التي جرت في شهري تشرين الثاني و كانون الاول من العام 2005م حصل مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على(145) مقعدا، اما الاعضاء المستقلون فكانوا (166) عضوا، ولكن ما لبث المستقلين أن أنضموا الى الحزب الحاكم ليصبح عدد مقاعدهم البرلمانية (311) مقعدا من مجمل المقاعد (444) مقعدا ليحققوا الاغلبية المريحة في مجلس الشعب . وقد شارك مرشحو الاخوان المسلمين بصفة مستقلين وحصلوا على (88) مقعدا[12] .

أما حالة الاحتدام والمواجهة بين مؤسسة الحكم والاحزاب المعارضة فقد استمرت لتشكل مشهدا سياسيا طبيعيا في الحياة السياسية . اذ أعتقلت قوات الشرطة المصرية(33) عضوا من جماعة الاخوان المسلمين في الاسكندرية في 2006/5/29م بينما كانوا يستعدون للمشاركة في أنتخابات غرفة التجارة[13] .

فضلا عن المواجهات العنيفة التي راح ضحيتها عددا من المواطنين في منطقة(المحلة الكبرى) على هامش الانتخابات المحلية التي جرت في نيسان/2008م،اذ جرى الاتفاق في حينها بين الحزب الوطني الديمقراطي وقوى المعارضة لحسم مقاعد منطقة(المحلة الكبرى)0 وفي الوقت نفسه شهدت محافظة الاسماعيلية أعتقال(19)عضوا من جماعة الاخوان المسلمين على الرغم من وجود قرار قضائي يقضي الافراج عنهم[14]

وفي ظل الانتخابات التشريعية التي جرت على مرحلتين في شهري تشرين الثاني وكانون الاول/2010م، لم تحصل أحزاب المعارضة على مقاعد النيابية مع أنسحاب حزب الوفد وجماعة الاخوان المسلمين في جولة الاعادة الثانية ليتم حسم المسألة لصالح الحزب الوطني الديمقراطي الذي حصل على(419) مقعدا ليصبح البرلمان مؤسسة تابعة للحزب الحاكم [15] .

لذا فأن معضلة التغيير خلال مرحلة تطبيق الديمقراطية في مصر أصبحت مشدودة الى طبيعة الاحتدام السياسي بين الاطراف السياسية المختلفة التي شهدت أنفراد الحزب الحاكم بمقاليد الامور في الحكم من دون تغيير جذري ينم عن أصلاح سياسي مقبول. لاسيما وأن (احمد عز) أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي هو الذي أشرف بشكل مباشر على الانتخابات النيابية الاخيرة، في ظل استخدام جهاز الامن مباشرة في تغيير نتائج الانتخابات مما ولد أحتقانا سياسيا غير مسبوق أفرز أشكالية حتمية في التغيير السياسي في مصر. لانه أنتج مجلسا نيابيا ذي أغلبية ساحقة للحزب الحاكم وقد أستمر هذا الاحتقان حتى قيام الثورة الشعبية في 2011/1/25م التي قادها الشباب المصري وأرغام الرئيس (مبارك) ولاول مرة على تعيين نائبا له وهو مدير المخابرات اللواء (عمر سليمان)، واقالة حكومة (احمد نظيف) وتشكيل حكومة جديدة

برئاسة الفريق(احمد شفيق) المعروف بخبرته في الادارة بغية الشروع بمرحلة جديدة من الاصلاح السياسي والدستوري . فضلا عن عدم ترشح(مبارك) في الانتخابات الرئاسية المقبلة سيما وان مدة ولايته الدستورية تنتهي في ايلول/2011م. بمعنى حدوث تغيير حاسم في مؤسسة الحكم بسبب تراكمات الماضي، وهذا ما حدث في 2011/2/11م عندما تخلى(مبارك) اخيرا عن الحكم لصالح المجلس الاعلى للقوات المسلحة ليتولى أدارة شؤون البلاد وتحولت الحكومة الجديدة الى حكومة تصريف أعمال للمضي بتحقيق الاصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية. في المستويات كافة والانتقال نحو مرحلة جديدة من الديمقراطية وأحترام حقوق الانسان والحرية والعدالة الاجتماعي، ولبلورة واقعية حتمية للتغيير في البلاد .

ثالثا: حتمية التغيير في مؤسسة الحكم

كان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يحمل تصور لواقع سياسي يظن فيه أنه يلائم المرحلة الراهنة في تحقيق تغيير جوهري في الحياة السياسية يتلائم مع ما هو قائم من دون حساب لتداعيات الاوضاع السياسية التي قد تحدث في أي لحظة مع غياب الرؤية البعيدة النظر لما ستؤول اليه الأوضاع في البلاد .

1- ظهور بوادر التغيير :

جاءت حتمية التغيير في مصر منذ مدة حينما ظهرت على الساحة السياسية المصرية خلال 2003-2005م العشرات من الحركات الشعبية،ولكن لم تستطع بعد أن تتفق على رؤية محددة بشأن الاصلاح السياسي ،أضافة الى عدم قدرتها من مد جذورها في صفوف الجماهير[16] . وكانت حركة(كفاية) من أهم الحركات الشعبية التي تأسست عام 2004م على شكل تجمع يضم مجموعة من المثقفين والمحامين الذين عارضوا تمديد ولاية الرئيس(حسني مبارك) ولم يرضوا على محاولات توريث الحكم لنجل الرئيس(جمال مبارك)، رغم أعلان الرئيس السابق (مبارك) عدة مرات أن التوريث ليس قائما في مصر. أما أهداف(حركة كفاية) فتكمّن في الآتي [17]:

1- ألغاء حالة الطوارىء

2- أطلاق حق التنظيم السياسي والنقابي

3- أطلاق حرية التعبير وأصدار الصحف وتحرير أجهزة الاعلام المرئي والمسموع من القيود

4- الاعتراف بحق التظاهر والاضراب والاعتصام السلمي

5- تشكيل جمعية تأسيسية وطنية تشرف على أعداد دستور جديد للبلاد

6- تأسيس نظام جمهوري- برلماني يضمن حقوق الانسان ويمنع الانفراد بالسلطة

7- خلق الاجواء المناسبة من خلال مرحلة أنتقالية مؤقتة يتم فيها الاستعداد لاجراء الانتخابات

ومنذ قيام(حركة كفاية) التي تسمى ب(الحركة المصرية من أجل التغيير) في أيلول/2004م رفع شعار(لا للتمديد- لاللتوريث) مما شكل نقلة نوعية في التغيير المحتمل والتي بدأت تمثل تحديا حقيقيا للنظام السياسي نفسه الذي يعمل على التمهيد لانتخابات رئاسية للولاية الخامسة للرئيس(مبارك) من خلال تغيير المادة(76) من دستور 1971م لانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع السري المباشرفي أنتخابات حرة ونزيهة تغير من طبيعة النظام السياسي المصري[18] وهذا ما جرى بالفعل في الانتخابات الرئاسية لعام 2007م التي شارك فيها أكثر عدد من المرشحين بعد تغيير المادة(76)من الدستور في 2005/2/26م . ويعد هذا تغييرا سياسيا ملحوظا في الديمقراطية المصرية،اذ كانت تكتفي بأجراء أستفتاء شعبي على مرشح الرئاسة الوحيد من أجل تجديد ولايته الدستورية في الحكم0 بمعنى أن تعديل المادة(76) لم يكن الا مجرد أصلاح شكلي جاء تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء مع وجود قيود دستورية ساهمت في تقليص حجم المنافسة السياسية بين المرشحين لرئاسة الدولة .

وتضامنت مع حركة(كفاية) تيارات سياسية عديدة مثل((اليسار الناصري والماركسي، التيارالديمقراطي الاجتماعي، التياراللليبرالي التقدمي، حركة الاخوان المسلمين، وحزب الوسط)). ومن اللافت للنظر أن هذه الحركات السياسية أستطاعت أن تغير بعض الشيء من اساليب العمل السياسي المعارض في مصر، وحركت الركود السياسي السائد، مما أدى الى تبني مطالب موسعة عن الاصلاح الدستوري والسياسي والثقافي، كما مارست الحركة نشاطها عبر المظاهرات والاحتجاجات والبيانات وأدت الى ظهور حركات ومنظمات شعبية أخرى مثل ((الطلاب من أجل التغيير)) و((الشباب من أجل التغيير)) [19] .

وفي 2005/10/18م تأسست((الجبهة الوطنية للتغيير السياسي والدستوري)) التي ضمت ((حزب الوفد،حزب التجمع،الحزب العربي الناصري،حزب العمل،الحركة المصرية من أجل التغيير- كفاية- ،التجمع الوطني للاصلاح والتغيير،حركة الكرامة،وحزب الوسط)). الى جانب هذه الجبهة تشكلت جبهات عديدة وبمسميات أخرى مثل ((التحالف الوطني من أجل الاصلاح والتغيير)) و((التجمع الوطني للتحول الديمقراطي)) ،ولكن من دون حدوث توافق على البرامج الاصلاحية في ظل الافتقار للتنسيق مع القواعد الشعبية الدائمة . ولكن الشيء اللافت للنظر هومقدرة هذه الجبهات

السياسية في بلورة حالة شعبية وأعلامية جديدة حطّمت جدار الصمت والخوف في الشارع المصري عموما[20] .

2- أندلاع الثورة الشبابية - الشعبية في 2011/1/25م :

تولدت أحتقانات سياسية واضحة جدا بعد الأنتخابات النيابية التي أجريت على مرحلتين في 2010/11/28 و2010/12/5م بسبب أكتساح الحزب الوطني الديمقراطي جميع المقاعد النيابية في مجلس الشعب. الى جانب تفاقم ظاهرة الفساد المالي والاداري في أجهزة الحكومة برئاسة(احمد نظيف) وأجهزة الحزب الحاكم نفسه تحت قيادة أمين التنظيم العام(احمد عز) والكثيرمن الشخصيات السياسية البارزة في قيادات الحزب نفسه. أضافةالى حالات القمع التي كانت تمارسها الحكومة في تقييد الحريات بغية السيطرة على المشهد السياسي في الحياة السياسية عموما .

لذا أندلعت الثورة الشبابية في مصر عبر مظاهرات وأحتجاجات عارمة قادها شباب حركة 6/أبريل مع شباب 2011/1/25م تطالب بالاصلاحات السياسية والدستورية مع رفع شعار(الحرية،العمل،والعدالة الاجتماعية) ثم أنضمت اليهم حركة كفاية وحركة الاخوان المسلمين وقوى سياسية وأجتماعية أخرى . ولكن الاساس في هذه الثورة هو كسرجدارالخوف من قبل هؤلاء الشباب الذين أنطلقوا الى ميدان التحريرفي ظل تحدي حقيقي لاجهزة القمع البوليسية المصرية من أجل التغيير. أضافة الى فقدان الثقة بالمؤسسة الحاكمة سيما بعد أتساع الفجوة بين السلطة والشعب مما ادى الى أتساع حجم الأحتجاجات في القاهرة لتشمل مدن أخرى مثل الاسكندرية وشمال سيناء وبورسعيد والبحيرة والدقهلية والسويس وغيرها . وفي اثناء ذلك تم أعتقال(860) من المتظاهرين مما فاقم موجة الغضب الشعبي ضدالحكومة[21] . وكانت المطالب الاولية لهذه الثورة الشعبية تزداد يوما بعد يوم ليرتفع سقف المطالب كلما أشتدت الظروف وتمثلت في الآتي :

أ- أجراء تغييرحتمي في مؤسسة الحكم من خلال تخلي رئيس الدولة عن مسؤولية الحكم

ب- المضي قدما بالاصلاحات السياسية والدستورية لارساء أسس الديمقراطية الحقيقية في البلاد

ج- محاسبة المفسدين الذين تسببوا في أهدار المال العام وتعقب الاموال المسروقة بشفافية

د- تعزيز مبدأ دولة القانون وأحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية من خلال تفعيل الاداء المؤسسي والحكومي .

وبدأت الاحداث السياسية في تطور طبيعي ناجم عن سوء في أدارة الازمة وعدم الاستجابة للمطالب الشعبية. مما أدى الى تفاقم الاوضاع بسبب الفوضى التي عمت البلاد ووقوع حوادث السلب والنهب في ظل الانفلات الامني الناجم عن أنسحاب قوات الشرطة من مواقعها وخروج الالآف من المساجين((سجن النطرون والفيوم، والقناطر، وغيرها))من السجون المصرية الرئيسة. وفي 2011/1/29م طلب الرئيس السابق(مبارك) من حكومة(احمد نظيف) تقديم أستقالتها من جانب والمضي في الاصلاحات السياسية والدستورية من جانب آخر.

لقد تيقنت المؤسسة الحاكمة في حينها بوجود شباب في المجتمع يعي الوضع السياسي بسبب تأثير الثورة المعرفية والاتصالاتية التي أفرزت ثقافة جديدة عبر الشبكة الدولية العنكبوتية . الى جانب الدور الأتصالي المباشر بين الشباب عبر ال(facebook–you tube–twitter...) . فالبعض يسميها ثورة شباب الفيس بوك، لذلك تحققت على أثر ذلك بعض مطالب الشباب المتمثلة في[22] :

1- تعيين اللواء(عمر سليمان) نائبا لرئيس الدولة ثم تفويضه بشكل رسمي للممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية في 2011/2/10م
2- البدء بحوار وطني مفتوح مع جميع قوى المعارضة بما فيهم شباب حركة25/ يناير
3- الاستجابة للمطالب الشعبية لأستكمال الأصلاحات السياسية والاقتصادية، على وفق خارطة طريق أعلنها(مبارك) بموجب تفويضه لنائب الرئيس لتحقيق ذلك.
4- تعيين نائب لرئيس الحكومة التي يرأسها(احمد شفيق) في2011/2/11م ليتولى أدارة الحوار الوطني شريطة أن يكون من لجنة الحكماء في مصر وعلى وفق طلب نائب رئيس الدولة.
5- المضي في أنجاز التعديلات الدستورية للمواد(76، 77،)من الدستورالمصري لعام 1971م.

ولكن اللافت للنظر أن مطالب المتظاهرين تحولت الى المناداة برحيل الرئيس حسني مبارك وخروجه من الحكم وتغيير النظام السياسي في مصر برمته من أجل الشروع بالتغيير عبر أجراء أنتخابات رئاسية جديدة، وتحت مبرر عدم قدرة الاجهزة الرسمية على القيام بأدوارها وواجباتها. وفي 2011/1/31م صدرالامر الجمهوري ذي الرقم(39) الذي أعلن فيه التشكيلة الحكومية الجديدة التي خلت من(15) وزيرا من رجال الاعمال كانوا موجودون سابقا في حكومة(احمد نظيف). وكان ذلك يمثل خطوة أولى في سياسة مؤسسة الحكم في أبعاد رجال الاعمال عن تولي مراكز المسؤولية الرسمية في الحكم ، والعودة الى تحالف العسكر مع الخبراء والمثقفين من

اساتذة الجامعات . وجرى تكليف الفريق(احمد شفيق) في تشكيل الحكومة الجديدة التي ضمت الوزراء التالية أسماءهم [23] :

المشير حسين طنطاوي وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس الوزراء. جابر عصفور وزيرا للثقافة. ممدوح محي الدين مرعي وزيرا للعدل. محمود وجدي وزيرا للداخلية.أمين سامح فهمي وزيرا للبترول. فايزة احمد أبو النجا وزيرة العمل الدولي. ماجد جورج الياس غطاس وزيرا للبيئة. طارق محمد احمد محمود وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. هاني محفوظ هلال وزيرا للتربية والتعليم. مشيرة خطاب محمود وزيرة الدولة لشؤون الاسرة والسكان. عبد الله الحسيني وزيرا للاوقاف الدينية. زاهي حواس وزيرا للآثار. سميحة السيد فوزي أبراهيم وزيرة التجارة والصناعة. سمير محمد رضوان وزيرا للمالية.أبراهيم احمد مناع وزيرا للطيران المدني. احمد سامح حسني فريد وزيرا للصحة والسكان. مفيد محمود احمد وزيرالدولة لشؤون مجلس الشعب. أحسان العطفي وزير الموارد المائية. أيمن فريد أبو حديد وزيرا للزراعة وأ ستصلاح الاراضي. محسن النعماني وزير التنمية العمرانية. احمد أبو الغيط وزير الخارجية. أنيس الفقي وزير الاعلام. علي السيد المصلحي وزير التضامن الاجتماعي. عائشة عبد الهادي عبد الغني وزيرة القوى العاملة والهجرة. عاطف عبد الحميد مصطفى وزير النقل .

لذا شكلت الثورة الشعبية نقطة محورية في التحول السياسي وأنعطاف مرحلة تأريخية حاسمة من تأريخ مصر تمثلت في البدء بحوار وطني مفتوح وأجراء التعديلات الدستورية تمهيدا لاجراء أنتقال سلمي للسلطة. لاسيما وأن ولاية (حسني مبارك) تنتهي في أيلول/2011م ومما لاشك فيه هناك ضرورة الولوج في مرحلة تغيير في مؤسسة الحكم أستجابة للمطالب الشعبية والانتقال بالبلاد نحو مرحلة جديدة في الديمقراطية والحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات،والشروع في تنمية الواقع الاقتصادي عبر جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية .

وفي 2011/2/8م صدر القرار الجمهوري ذي الرقم(54) لسنة 2011م الذي يقضي بتشكيل لجنة متخصصة تضطلع بمسؤولية أجراء التعديلات الدستورية في مجمل الدستور المصري، على أن تنهي عملها خلال شهر واحد من أعلان هذا القرار . أما أتمام التشريعات والتعديلات الدستورية فيكون على وفق المادة(139) من الدستوربغية الحصول على موافقة رئيس الدولة عليها وفي الوقت نفسه تتعاون لجنة الخبراء مع لجنة الحوار الوطني ولجنة تقصي الحقائق التي أنشئت بقصد أصلاح الاوضاع السياسية في البلاد مع فتح باب التحقيق من جانب القضاء ضد رموز الفساد السياسي والمالي والاداري لمرحلة ما قبل 25/ يناير/2011م . وبالفعل صدر قرار

رئيس الحكومة ذي الرقم (294) في 2011/2/10م لتشكيل لجنة تحقيق من كبار القضاة لتقصي الحقائق حول أحداث 25/يناير من العام نفسه[24] . لتقوم اللجنة في أعداد التقرير ليحال الى النائب العام لأجراء اللازم فيما بعد . وعلى وفق ذلك قام الحزب الوطني الديمقراطي بأجراء تغييرات كاملة في أعضاء هيأة الحزب، اذ تم تعيين(حسام بدراوي) أمين عام الحزب الحاكم وأمين السياسات العامة بدلا من (صفوت الشريف) و(جمال مبارك) نجل الرئيس، ليمثل التيار الاصلاحي الواجب تطبيقه في الحزب بسبب ظروف المرحلة الحرجة0وأصبح (ماجد الشربيني) أمين عام العضوية في الحزب نفسه ليتسنى أعادة الثقة بالحزب من جديد في الحياة السياسية . ولكن(حسام بدراوي) أستقال بعد(6)يوما من تعيينه،لان الثورة الشعبية لم ترحب بالاصلاحات والتعديلات التي أجراها (مبارك) وأستمر الوضع متأزما بسبب مطالبة الجماهير برحيل(مبارك) من السلطة فورا . لذا أعلنت رئاسة الدولة على لسان (عمر سليمان) نائب الرئيس تخلي(مبارك) عن رئاسة الدولة في 2011/2/11م بعد مضي (18)يوما على الثورة، وخوّل المجلس الاعلى للقوات المسلحة مسؤولية أدارة شؤون الدولة ((الذي يضم المشير حسين محمد طنطاوي والفريق سامي عنان والفريق رضا محمود حافظ والفريق عبد العزيز سيف الدين والفريق مهاب محمد حسين)) لتبدأ مرحلة جديدة وفارقة من تأريخ مصر السياسي. وقد أعلن الجيش في بيانه الثالث أنه لن يكون بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب وسوف يعمل جاهدا على أجراء تغييرات مهمة لتحقيق طموحات الشعب في[25]:

1- أجراء أنتخابات ديمقراطية نزيهة لاختيار ممثلي الشعب الحقيقيين لتولي المسؤولية
2- أعداد الدستور الديمقراطي الدائم ليحل محل الدستور المؤقت لعام 1971م كي يتلائم ومتطلبات المرحلة (بعد أجراء التعديلات الدستورية الممهدة لذلك) .
3- أستكمال الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما اليها في البلاد .
4- ضمان تحقيق مبادىء الدولة المدنية التي تحترم حقوق الانسان والحرية والديمقراطية من أجل بناء الأسس الصحيحة لدولة القانون ومن ثم الشروع في تحقيق المبادىء التي نادى بها عموم الشعب المصري .

بمعنى أن الحياة السياسية تفترض حلول سريعة وناجعة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة التي تعصف بالبلاد من أجل أعادة الثقة في العلاقة بين السلطة الحاكمة والسلطة المحكومة،ومن ثم الشروع بالاصلاحات على كافة المستويات لضمان أستقرار سياسي يجري في ظل تداول سلمي للسلطة . لاسيما وأن هذه المرحلة ستشكل الفيصل الرئيسي لما بعد 25/يناير/2011م بسبب

دخول مصر مرحلة جديدة تستلزم وضع مؤسسات الدولة على أسس حقيقية ورصينة من دون أستئثار جهة معينة بالحكم، على أن تكون العملية السياسية الديمقراطية مستقرة تجري على وفق الدستور في ظل الأحترام الكامل للشرعية الدستورية لضمان تناوب سلس في تولي أدارة شؤون مؤسسة الحكم بحسب المدة المحددة في الدستور، بغية تحقيق دينامية فاعلة في النظام السياسي مع تصحيح مسارات العمل السياسي في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي بعد تخلي (مبارك) عن منصبه في 2011/2/11م .

لذا أصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة بيانه الثالث الذي أوضح فيه مدى جسامة وخطورة الامر أمام مطالب الشعب باحداث تغييرات لتحقيق طموحات الشعب وبدأت عملية الحكم بشرعية ثورية منحت من مصدرها الاساسي وهو ثورة الشعب . وهذا يحدث لأول مرة في تأريخ الثورات في العالم أستنادا الى نظرية الظروف الاستثنائية أحدى نظريات القانون العام التي تعطي الحق في ممارسة السلطة بناءا على تفويض من الشعب الثائر ولها شرعية دستورية،لان الشعب هو صاحب السيادة حسب رأي (د. ثروت بدوي) أستاذ الفقه الدستوري[26] .

أما البيان الرابع للمجلس الاعلى للقوات المسلحة في 2011/2/12م فقد أعلن ترتيب أولويات عمل الدولة في تحقيق مطالب الشعب المختلفة وسيادة القانون وضمان الحرية كأساس لمشروعية وشرعية السلطة التي تكمن الآتي[27] :

أ- الالتزام بكون الجيش الضامن الحقيقي لتحقيق مطالب الشعب .

ب- الحفاظ على مؤسسات الدولة .

ج- تبادل السطة سلميا لبناء دولة ديمقراطية .

د- الالتزام بالمعاهدات الدولية والاقليمية السابقة .

هـ- ضمان تعاون الشعب مع رجال الشرطة المدنية والالتزام بشعار الشرطة في خدمة الشعب.

وجرى تعيين الفقيه الدستوري(طارق البشري) رئيسا للجنة التعديلات الدستورية التي ضمت ((عاطف البنا، حسنين عبد العال،محمد باهي يونس،صبحي صالح،ماهر سامي،حسن البدراوي وحاتم بجاتو)) على أن تنجز عملها خلال (10) يوما . وأصبحت حكومة (احمد شفيق) حكومة تصريف أعمال وفي 2011/2/22م وأجرى فيها تعديل واسع شمل بعض الوزارات وضم وزراء جدد، وهم[28] : يحيى عبد العزيز الجمل نائبا لرئيس الوزراء وشؤون مجلس الشعب.عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي والبحث العلمي. احمد جمال الدين وزير التربية والتعليم .ماجد أبراهيم عثمان وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أشرف محمود أبراهيم حاتم وزير الصحة والسكان.

جودة عبد الخالق السيد محمد وزير التضامن والعدالة الاجتماعية. سمير يوسف الصياد وزير التجارة والصناعة. أسماعيل أبراهيم فهمي وزير القوى العاملة والهجرة. محمد عبد المنعم الصاوي وزير الثقافة. محمد لطيف محمود عامر وزير البترول والثروة المعدنية. جورجيت قليني وزيرة الهجرة والمغتربين(وزارة جديدة). فايزة أبو النجا (أصبحت وزيرة للتخطيط). منير فخري عبد النور وزير السياحة

ولكن المطالب الشعبية استمرت في المطالبة بأجراء تغيير جوهري في الحكومة كي تكون معبرة عن تطلعات المرحلة الجديدة التي تستلزم وجود أشخاص جدد يحظون برضا المشاركين في الثورة الشعبية0 وهذا ما حدث بالفعل عندما قدم رئيس الوزراء(احمد شفيق) أستقالته الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة في 2011/3/3م والذي قام بدوره في تكليف (د.عصام عبد العزيز شرف) لتشكيل الحكومة الانتقالية لتصريف الاعمال التي ضمت عدد من الوزراء في الحكومة التي سبقتها. وفي 2011/3/7م أدت حكومة(شرف) اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة(المشيرحسين طنطاوي) والتي ضمت الاسماء الآتية[29] :

د.يحيى عبد العزيز عبد الفتاح الجمل نائبا لرئيس الوزراء. د.سيد عبدو مصطفى مشعل وزير الدولة للانتاج الحربي. د.حسن احمد يونس وزير الكهرباء والطاقة. فايزة محمد أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي. ماجد جورج ألياس غطاس وزير الدولة لشؤون البيئة. محسن النعماني محمد حافظ وزير الدولة للتنمية المحلية. د. عبد الله الحسيني وزير الاوقاف الدينية. سمير محمد رضوان وزير المالية. د. محمد فتحي عبد العزيز البرادعي وزيرالاسكان والمرافق والتنمية العمرانية. أبراهيم احمد مناع وزير الطيران المدني. عاطف عبد الحميد مصطفى وزير النقل. د. حسين أحسان العطفي وزير الموارد المائية والري. د.أيمن فريد أبو حديد وزير الزراعة وأستصلاح الاراضي. د.عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا. د.احمد جمال الدين موسى وزير التربية والتعليم. د.ماجد أبراهيم عثمان وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. د. أشرف محمود أبراهيم حاتم وزير الصحة والسكان. جودة عبد الخالق السيد وزير التضامن والعدالة الاجتماعية. سميريوسف علي الصياد وزيرالصناعة والتجارة الخارجية. منيرفخري عبد النور وزير السياحة. المستشار محمد عبد العزيز أبراهيم الجندي وزير العدل. منصور عبد الكريم مصطفى عيسوي وزير الداخلية. د.نبيل عبد الله العربي وزير الخارجية. د. احمد حسن البرعي احمد البرعي وزيرالقوى العاملة والهجرة. محمد عبد الله عبد المنعم غراب وزيرالبترول والثورة المعدنية. عماد بدر الدين محمود أبو غازي وزير الثقافة. زاهي حواس وزير الآثار .

وفي 2011/2/28م حددت لجنة التعديلات الدستورية تأريخ أجراء الاستفتاء الشعبي على المواد الدستورية والقانونية المعدلة ليكون في 2011/3/19م والذي نتج عنه الموافقة على التعديلات بنسبة 2، 77 % لتصبح الأساس في أعلان دستوري جديد في المرحلة القادمة. أما الانتخابات النيابية فأن تأريخ أجرائها هو في أيلول من العام نفسه وبعد(6) أسابيع أو أكثر يتم أجراء الانتخابات الرئاسية من أجل تحقيق التغيير الكامل في مؤسسة الحكم على أن يسبقهما ألغاء حالة الطوارىء في البلاد[30] .

3- الأحتمالات المرجحة في مستقبل مؤسسة الحكم في مصر بعد التغيير :

قد يكون من الصعب التكهن بطبيعة المرحلة القادمة بعد التغيير الدراماتيكي الذي حدث في مؤسسة الحكم في مصر ، ولكن يمكننا تحديد بعض الأحتمالات المرجحة سيما تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة (الذي تولى مسؤولية أدارة شؤون البلاد بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في 2011/2/11م) في المضي بخطوات ثابتة نحو أستكمال الأصلاحات السياسية والدستورية، مع محاسبة المسؤولين السابقين عن أحداث العنف التي راح ضحيتها أكثر من (300) شخص وبضعة الآف من الجرحى .

من هنا بدأت الحكومة الجديدة برئاسة (عصام شرف) وبدعم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بفتح ملفات الفساد المالي والأداري خلال المرحلة السابقة بسبب تنامي ثروات الكثير من المسؤولين . لتشمل الرئيس السابق ونجليه (جمال مبارك وعلاء مبارك) وكل من له صلة بالموضوع، على أن يجري ذلك بشكل قانوني من أجل أرساء مبادىء جديدة في المحاسبة والمساءلة التي غابت سنوات طوال عن الحياة السياسية في البلاد (لغياب وجود دولة القانون والمؤسسات) مع أعتماد أسلوب أخر في أدارة الدولة من خلال الآتي :

1- تدعيم ركائز الحكم الديمقراطي في المرحلة الراهنة عبر أحترام التداول السلمي للسلطة (وهذا ما قامت به المحكمة الأدارية العليا التي قررت حل الحزب الوطني الديمقراطي – الحزب الحاكم – في 2011/4/16م من أجل السماح لبقية القوى السياسية من أداء دورها التنافسي الديمقراطي بحرية بعيدا عن تسيّد طرف سياسي على الأطراف السياسية الأخرى)

2- العمل من أجل الأصلاح الشامل خدمة للمواطن المصري الذي عانى الكثير والتصدي لبطش أدوات النظام غير المشروعة وأرساء مبادىء أحترام حقوق الأنسان وحرياته الأساسية .

3- بناء المؤسسات الحقيقة في الدولة من دون شخصنتها بيد المسؤول الذي يتولى أدارتها والأبتعاد عن التسلط في ممارسة الحكم .

4- تنمية الموارد البشرية الهائلة التي تتمتع بها مصر من خلال الأستفادة من تقنيات المعلومات التي كانت سببا في أجراء التغيير.

5- تطوير أنظمة المراقبة القانونية والأدارية والأعلامية لرفد النظام السياسي الجديد بالثبات والأستقرار والديمومة .

6- تحقيق توازن نوعي بين صلاحيات سلطات النظام ((التنفيذية – التشريعية – القضائية)) لمنع تداخل المسؤوليات وأنفراد قوة سلطة على أخرياتها 0اضافة الى أصلاح نظام الأدارة في مؤسسة الحكم لتحقيق العدالة بين القوى السياسية والأجتماعية المشاركة في الحياة السياسية.

أن الوضع السياسي في مصر يشهد ظهور ضغط من نوع جديد يتمثل في الضغط الشعبي الذي اصبح بعد التغيير قادر على التحرك متى شاء ، ولكن هذا المنجز يجب أن يؤطر بشكل تنظيمي في اطار مؤسسي (التنظيم السياسي عبر وجود أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني الحقيقية). اذ يبقى الضغط الجماهيري الفيصل في حسم تناقضات الحكم وأعادة الأمور الى نصابها الطبيعي خلال المرحلة القادمة ، كونه أصبح مصدر مهم في أستعادة الثقة في العملية السياسية ليقوم بدوره في فرض متطلبات الأصلاح الشامل بشتى الظروف .

كما أن بلورة أسس الدولة المدنية القانونية للمرحلة القادمة يتطلب الأعتماد على المشروع الوطني في بناء مؤسسات الدولة ، أضافة الى أعتماد مبدأ المواطنة والأتفاق على قواعد عمل سياسي مشترك يستوعب الجميع ضمن حراك سياسي وأجتماعي على وفق الشرعية الدستورية والقانونية التي تساهم بشكل مباشر في تدعيم المشاركة السياسية في مؤسسة الحكم عبر تحقيق أنفتاح سياسي غير محدود (وليس أستعصاء سياسي) يشمل الفئات الأجتماعية الجديدة ومنهم قطاع الشباب المثقفين . لاسيما وأن التغيير السياسي في قمة هرم السلطة ومن ثم الأنتقال من نمط الحكم الشمولي الى نمط الحكم الديمقراطي يتطلب تجريب أكثر من عملية أنتخابية لصياغة تجربة ديمقراطية حقيقية على المدى البعيد .

الخاتمة والاستنتاجات

عانت مصر من تراكمات الماضي لمدة ليست بالقصيرة بدأت منذ عام 1981م عندما تولى (حسني مبارك) مقاليد الحكم اثر اغتيال الرئيس (أنور السادات) بسبب أعتماد فكر ومنهج تقليدي في أدارة مؤسسة الحكم قائم على أساليب سلطوية قمعية افرزت حالة من الخضوع التام لهذه

المؤسسة التي تبغي البقاء في السلطة أو ربما توريثها لمن تراه مناسبا خضوعا لرغبة رئيس الدولة الذي هو رأس النخبة العسكرية المهيمنة .

في الوقت نفسه لم تستطع مصر في ظل الانفتاح السياسي(التعددية الحزبية المقيدة) والاقتصادي(السوق الحر) من أيجاد حلول ناجعة لمشكلات الفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة ودمج قوة وسلطة المال مع أدارة شؤون الحكم، في ظل أنتشارظاهرة الفساد السياسي والاداري والمالي وظهور فئة قليلة تسيطر على مقاليد الامور وبقاء شرائح المجتمع الاخرى بعيدة عن الحياة العامة تماما، ومهمشة سياسيا بسبب تضاؤل فرص مشاركتها في الحياة السياسية. الى جانب ظهور فئة جديدة من الشباب أصبحت تمثل نبض الشارع المصري لانفتاحه على الثورة المعرفية و المعلوماتية عبر الانترنت، مما أدى الى ظهور حركة شبابية تنادي بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي تمخضت عنها مرحلة حاسمة لايمكن الرجوع عنها؛والتي بدأت منذ أندلاع الثورة الشعبية في 25/يناير/2011م لتبدأ مرحلة جديدة من تأريخ مصر في ظل أجبار مؤسسة الحكم على الرضوخ للمطالب الشعبية. اذ أعترف النظام الحاكم بأخطاء الماضي وفشل الاسلوب العقيم في أدارة شؤون الدولة خلال (30) عاما مضت، مما أدى الى وجوب أجراء تغيير حتمي في مؤسسة الحكم يضمن للأجيال القادمة التقدم والتطور في جميع مجالات الحياة في مصر.

من هنا يمكننا أن نخلص الى بعض الأستنتاج التي تتمثل في الآتي :

1- **الأسراع بالأصلاحات السياسية والدستورية من أجل تجنب فراغ السلطة سيما بعد التغيير السريع الذي طرأ في قمة هرم السلطة .**
2- **ضعف الطبقة السياسية الحاكمة في أدارة الأزمات الطارئة بسبب ترهلها على مدى العقود الماضية ، أذ لم يكن بأستطاعتها مجاراة الوضع السياسي المحتدم، لأنكفاءها على نفسها خلف متاريس المؤسسات الأمنية الحارسة للنخب الحاكمة فقط وأنعزالها عن الشعب الذي يعّد مصدر السلطات في الدولة (صاحب السيادة) .**
3- **أنشغال المؤسسة الحاكمة عن أداء المهام الموكلة لها دستوريا (معالجة الفقر والبطالة ، عدم تهميش شرائح المجتمع كافة ، تحقيق العدالة الأجتماعية ، أنجاز الأصلاح السياسي والدستوري) ، مما طرح ضرورة تغييرها بسبب تزايد الهوة بين السلطة والمجتمع .**
4- **ظهور نمط من الحكم قائم على دمج قوة المال بنفوذ السلطة والسعي نحو الكسب غير المشروع على حساب فئات المجتمع الفقيرة مما أدى الى تراجع معدلات التنمية الأقتصادية والبشرية في البلاد .**

5- أنعدام المعرفة والدراية بمطالب الجيل الجديد من الشباب ذو الثقافة المعرفية الحديثة في ظل تكنولوجية المعلومات ، لذا لزم الأمر أجراء تغييرات وأصلاحات سريعة وشاملة تتناسب وحجم المشكلات والأزمات التي يعاني منها هذا القطاع الواسع من الجماهير .

6- ضرورة التجديد السياسي من خلال توسيع المجال السياسي المرن لأشراك جميع القوى السياسية والأجتماعية المختلفة في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة .

المصادر

1- سعد الدين أبراهيم(وآخرين)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،بيروت،كانون الثاني/1987،ص12-13

2- د. بلقيس احمد منصور، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد آخرى،ط1،القاهرة،مكتبة مدبولي،2004م، ص 44

3- جنان حسين عبد الرحيم،سياسات الاصلاح بين متطلبات الداخل وشروط الخارج دراسة حالة مصر. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،آب/2006م ، ص 8

4- د.علي الدين هلال،قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة العربية،أنعكاس العامل الديني على التحولات الديمقراطية في الدول العربية،في كتاب(مجموعة باحثين)،مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية،المؤتمر السنوي الاول، القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2006م ، ص19

5- د. بلقيس احمد منصور، الاحزاب000 ،المصدر السابق ذكره،ص 29

6- فتحي العفيفي،الفدرلة والدسترة في الخليج العربي،دراسة في عقيدة التفكيك،في كتاب باسيل يوسف بجك(وآخرين) ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير،سلسلة كتب المستقبل العربي/47 ،ط1 ،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني/2006م، ص 80

7- www.alarabiya.com / انترنت/2011/2/1م

8- www.masrifirst.com / انترنت2011/2/8م

9- www.masrifirst.com /انترنت/2011/2/10م

10- د. ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ص.ص 127-130

11- د. ثناء فؤاد عبد الله ،مستقبل الديمقراطية في مصر،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، شباط/2005م، ص124

12- د. ثناء فؤاد عبد الله ،ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، السنة/29، العدد/328 ،حزيران/2006م ص. ص 51-52

13- جنان حسين عبد الرحيم، سياسات الاصلاح...، المصدر السابق ذكره، ص 88

14- www.aljazeera.net/ انترنت/ 2008/4/8م

15- www.alarabiya.com/ انترنت/2011/12/10م

16- د. ثناء فؤاد عبد الله ،الاصلاح السياسي خبرات عربية،مصر: دراسة حالة ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد/12، خريف/2006م، ص 34

17- جنان حسين عبد الرحيم،سياسات الاصلاح... ،المصدر السابق ذكره، ص. ص 110-111

18- د. حسن نافعة،مصر.. الى اين ؟ أنتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتهما المختلفة في عملية التحول الديمقراطي رؤية تحليلية،مجلة المستقبل العربي،السنة/28،العدد/320،تشرين الاول/2005م،ص ص12-13
19- د. ثناء فؤاد عبد الله ،ملامح وآفاق التحول السياسي000،مصدر سبق ذكره،ص 50
20- المصدر السابق ،الصفحة نفسها
21- www.nilenews.net /انترنت/2011/1/26م
22- www. masrfirst .com /انترنت/2011/2/11م
23- www. masrfirst.com /انترنت/2011/1/31م
24- www.masrfirst.com /انترنت/2011/2/11م
25- www.nile news.net /انترنت/2011/2/11م
26- www.mehwar.tv /انترنت/2011/2/11م
27- www. masrifirst.com /انترنت/2011/2/12م
28- www.masrfirst.com/ انترنت/2011/2/22م
29- www.nilenews.net/ انترنت/2011/3/7م
30- www.nilenews.net /2011/2/28م